مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية
ONLINE ISSN : 2572-5386 … PRINT ISSN : 2226-1419
website : www.muthjaes.net
IASJ
المجلات الاكاديمية العراقية

تطور حجم الائتمان المصرفي وتأثيره في بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة من 2004 – 2018

عقيل حميد جابر الحلو [a *] ، فاطمة سوادي شنباره [b]
جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد

معلومات المقالة

تاريخ البحث
الاستلام :2021/4/12
تاريخ التعديل :2021/5/25
قبول النشر :2021/5/25
متوفر على الأنترنيت:2021/9/19

الكلمات المفتاحية :
الائتمان المصرفي
التضخم
الناتج المحلي الاجمالي
البطالة
النمو الاقتصادي

الملخص

يتلخص موضوعة البحث التي نحن بصددها في بيان ماهية الائتمان المصرفي والنظريات التي تطرقت له فضلا عن بيان تأثيره في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق خلال المدة 2004-2018، أذ تم استخدام أنموذج الانحدار البسيط وبرنامج EVIEWS9 كوسائل للقياس، وتوصلت الدراسة الى عدة استنتاجات ابرزها هو ان هناك انحياز الحكومي للتعامل مع المصارف الحكومية وتجاهل المصارف الخاصة ،كذلك استنتجت ضعف تأثير الائتمان النقدي على التضخم نتيجة التحكم الكامل في الاخير من قبل السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي ، ومما ادى الى تكدس السيولة لدى المصارف التجارية في العراق على الرغم من بلوغها نسب عالية ، وبالتالي فان القطاع بات عاجزا عن استثمار وتشغيل موجوداته والودائع الموجودة لديه ، وقد اوصت الدراسة الى ان هناك خطط وفرص استثمارية كبيرة تتوفر عليها البيئة الاقتصاد العراقية يمكن ان تساعد المصارف التجارية على استثمار السيولة التي تمتلكها وتحقيق ربحية مناسبة وهذا سيساعدها على ترك الاستغلال اللا اخلاقي مثل هامش الربح العالي الذي تفرضه وكذلك التحيز الذي تعمل به الحكومة للمصارف والذي لا يعود بفائدة على الاقتصاد ، لذلك يجب على الحكومة ان تتعامل من منطلق المصلحة الاقتصادية للبلد في تعاملها مع المصارف الحكومية والخاصة وتشجيع التنافس وجعلها تعمل وتنوع مصادر دخلها الذي يعتمد في معظمه على مزاد العملة والفرق بين السعر الرسمي والمعلن.

The development of the volume of bank credit and its impact on some economic variables in Iraq for the period 2004-2018

Aqel Hameed Jaber [*a] , Fatima Sawadi Shenbara [b]
Al-Muthanna University / College of Administration and Economics.

Abstract

The subject of the study is to indicate what bank credit is and the theories related to it . in addition, it seeks to investigate its impact on certain macroeconomic variables in Iraq during the period 2004-2018. The simple regression model and the 9EVIEW program are used as instruments of measurement. The study found several conclusions, the most notable of which was that the Government was biased towards government banks and ignored private ones. It is also found that the effect of cash credit on inflation had been weakened as a result of full control of the later by the monetary authority of the Central Bank of Iraq, which had led to build-up the liquidity among commercial banks in Iraq, despite their high ratios. Consequently, the sector is unable to invest and operate its assets and deposits.. The study recommended that there are significant environmental investment plans and opportunities for the Iraqi economy that could help commercial banks to invest their own liquidity and achieve adequate profitability. This would help them to leave unethical exploitation, such as their high profit margin, as well as government bias for banks, which is not beneficial to the economy.

Keywords: bank credit, inflation, GDP, unemployment, Economic Growth..

* Corresponding author : E-mail addresses : hkllilope@gmail.com.

2021 AL – Muthanna University . DOI:10.52113/6/2021-11/119 -126.

المقدمة

يؤدي الائتمان المصرفي دوراً حيوياً ومهماً جداً في دعم عملية التنمية الاقتصادية، اذ يعد وسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين، حيث يجرى تحويل رأس المال من شخص لديه فائض نقدي إلى شخص بحاجة إلى هذا الفائض، وغير متوافر لديه من اجل استغلاله في عملية الإنتاج واستخدام الموارد البشرية وزيادة إنتاجية رأس المال، وتعد عمليات منح الائتمان المصرفي هي الوظيفة الرئيسة والهامة التي تقوم بها المصارف التجارية لتحقيق أهدافها، فالائتمان يمثل معظم أصول هذه المصارف ويسهم في النصيب الأكبر من الدخل التشغيلي لها، كما ان منح الائتمان هي عملية تسويقية للأموال المتوافرة للمصارف بما يؤدي إلى تحقيق الربحية والأمان ضمن ضوابط وقواعد سليمة مع توافر الضمانات التي تضمن تدفق الأموال وعودتها إلى المصرف.

كما ان النمو الاقتصادي يعد هدفا رئيساً للسياسة الاقتصادية في مختلف بلدان العالم ويحتل مركز الصدارة في السياسات الاقتصادية للبلدان كافة، وليس سهلاً تحقيق النمو الاقتصادي، اذ ان هناك متطلبات اساسية وشروطا مسبقة يجب توافرها لتحقيقه بالشكل والمعدل المطلوب ، ولعل من بين اهم العناصر الاساسية اللازمة هي توفر الموارد المالية الكافية من المصادر الملائمة لتمويل الاستثمار وتحقيق الزيادة في الانتاج والدخل ، وان التضخم والبطالة يعدان ظاهرتين اقتصاديتين قد تواجها اي اقتصاد في العالم ، فهما يعدان من المرتكزات الاساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية، فالبطالة هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة ، كما اصبحت ظاهرة اقتصادية في اي اقتصاد ، اما التضخم فهو ظاهرة الارتفاع العام المستمر في الاسعار ، واصبح يشكل نقطة سوداء في الاقتصاد اذا كان بجانبه السلبي ، من هنا بدأ عدد من الاقتصاديين يهتمون بدراسة العلاقة ما بين التضخم والبطالة.

مشكلة البحث

تتجلى مشكلة البحث من خلال التساؤلات الاتية:

1. ما هو حجم التأثير الذي يمارسه، الائتمان المصرفي في المتغيرات الاقتصادية الكلية.
2. ماهي الكيفية التي يتم بها توجيه الائتمانات المصرفية، باتجاهات اقتصادية تنموية ذات تأثير ايجابي وفاعل على مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق.

أهداف البحث

يهدف البحث الى تسليط الضوء على الائتمان المصرفي و الاثر الذي يمكن ان يتركه بأنواعه على بعض المتغيرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي والبطالة والتضخم، في العراق باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي.

أهمية البحث

تنبع اهمية البحث من خلال تناوله لموضوعاً مهما من المواضيع الاقتصادية، وهو الائتمان المصرفي والدور الذي يمكن ان يؤديه كوسيط مالي لتعبئة الادخارات بأشكالها المختلفة وتوظيفها وفق الضوابط والتعليمات اللازمة، الامر الذي جعله يحظى باهتمام الاقتصاديين واصحاب القرار الاقتصادي كونه ذو تأثير مباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية ويوفر جانبا تمويلياً مهماً يسهم في دعم الجوانب التنموية للبلد.

فروض البحث

تنطلق فرضية البحث من ان لتطور حجم الائتمان المصرفي تأثيراً على بعض المتغيرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في العراق.

منهجية البحث

اعتمد البحث على منهجية تقوم على المزج بين المنهجين الاستنباطي وبالأخص في الجانب النظري للبحث، والمنهج الاستقرائي عند قياس تأثير تطور حجم الائتمان المصرفي على المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تم بحثها من خلال الاعتماد على ادوات التحليل القياسي لبيانات الدراسة المستمدة من المصادر الرسمية والكتب والدوريات والتقارير والرسائل والاطروحات واستخدام الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت).

الحدود المكانية والزمانية للبحث

- سيتركز البحث في بحث قياس تطور حجم الائتمان المصرفي على بعض المتغيرات الاقتصادية في كل من العراق.
- تتمثل الحدود الزمانية للبحث بالمدة من عام 2004 ولغاية 2018.

الاطار النظري

اولا: مفهوم الائتمان المصرفي

يعد الائتمان صيغة تمويلية استثمارية تعتمد من قبل انواع المصارف ، وتستعمل النقود اداة للتبادل ومقياساً للقيم ووسيلة للادخار والدفع المؤجل، كما ان الائتمان المصرفي من اهم النشاطات المصرفية التي تنعكس نتائج عملياتها على الحسابات المالية الاجمالية للمصارف في الربح والخسارة وانه الوظيفة الاهم في مجال الاعمال المصرفية التي تحقق العائد للمصرف، كما انه يلعب دوراً بارزاً في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال دور الوساطة المالية بين المدخرين والمقترضين، ومن خلال المساهمة في زيادة العرض النقدي، فالائتمان في اللغة العربية

مصدره ائتمن، وان اصل معنى الائتمان في الاقتصاد القدرة على الاقتراض، وبالتزام جهة لجهة اخرى بالاقتراض او المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث ان يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، او بمعنى اخر منح مدة من الوقت من الدائن للمدين يتعين على الاخير في نهايتها دفع الدين المستحق يرتكز على مدى توفر الثقة ولذلك يعرفه بالثقة نفسه (سعيد، 2014: 185)، ويقصد بالائتمان تلك الخدمات التي يقدمها المصرف للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الافراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصارف دفعة واحدة او على اقساط في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد امواله في حالة توقف العميل عن السداد وبدون اية خسائر يتحملها المصرف (عبدالباقي،2015: 246) كما عرف ايضا بانه العملية او العمليات التي بمقتضاها يرتضي البنك بمقابل فائدة او عمولة معينة ان يمنح عميله او شخص اخر بناء على طلب عميله سواء حالا او بعد وقت معين بشكل رؤوس اموال نقدية او شكل اخر.(عبدالحميد،120:2002-121).

✓ **اهمية الائتمان المصرفي:**

للائتمان المصرفي مكانة مهمة وكبيرة يمكن توضيحها كالآتي (عذافة، 2018 : 15-16) (طه ، 2007 : 439):

الجزء الاكبر من الارباح للمصارف يتمثل بالائتمان، فبأرباحه تستطيع المصارف التوسع والنمو الذي يحقق مزيداً من الارباح ولذلك فهو يمثل الاستثمار الاكثر جاذبية للمصارف التجارية نظراً لارتفاع العوائد المتولدة عنه كونه يستهدف تحقيق الربحية للمصرف.

1. يعد الائتمان المصرفي مصدرا هاما من مصادر اشباع الحاجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية إذ يساعد المشاريع في الحصول على القروض اللازمة لتمويلها، وكذلك يساعد على تمويل الافراد باحتياجاتهم ومشترياتهم الاستهلاكية لاسيما السلع المعمرة.
2. يعمل الائتمان المصرفي على زيادة حجم التجارة الدولية من خلال فتح الاعتمادات المستندية حيث يقوم بتسهيل وتوسيع التبادل الخارجي .
3. يحقق الائتمان المصرفي اقتصاداً متوازن عبر توزيع الموارد النقدية الائتمانية على مختلف القطاعات لتامين انسيابيتها للمشاريع كافة، ويفترض ان يكون مقدار الائتمان ووقت منحه متوافقا ومنسجما مع حاجات النشاط الاقتصادي وخطط التنمية الاقتصادية، كما ان الزيادة في منحه يساعد في تدفق قوة شرائية اذا لم يقابلها زيادة في السلع والخدمات بنسبة متقاربة وهنا سيحدث التضخم وبالعكس اذا كان الاقتصاد بحاجة الى تدفقات ائتمانية ولم تمنحه المصارف سيكون الاقتصاد في حالة انكماش، وفي كلتا الحالتين سيؤدي ذلك الى فقدان التوازن وحالة عدم الاستقرار.
4. يساهم الائتمان المصرفي في خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية للأفراد وتحسين مستوى المعيشة لهم من خلال اسهامه في توسيع النشاط الاقتصادي وبالتالي زيادة الدخل القومي.
5. يقوم الائتمان المصرفي ومن خلال ادواته كالعقود والسندات والكمبيالات بوظيفة تسوية المبادلات التي تتيح اختصار وقت عملية تبادل السلع والخدمات.
6. ان النشاط الاقتصادي الكبير يعد مؤشرا على نجاح المؤسسات المصرفية، اذا ما اعتمدت تلك المؤسسات سياسة ائتمانية سليمة في منحه ومتابعة تحصيله.

ثانيا: مفهوم النمو الاقتصادي

على الرغم من ان النمو الاقتصادي يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية في المجتمع الا انه لم يكن هنالك اهتماماً واضحاً به لاسيما قبل الثورة الصناعية، فالحياة كانت تتسم بالبساطة والمجتمع كان يكرس معظم موارده الاقتصادية لإنتاج الحاجات الاساسية المتمثلة بالغذاء والملبس والمسكن وغيرها من الحاجات الاساسية للعيش، الا ان تطور أساليب الإنتاج تاريخيا مترافقة مع تطور قدرات الإنسان على الإنتاج خاصة بعد الثورة الصناعية جعل النمو الاقتصادي يأخذ حيزا كبيرا لمعرفة مدى تطور البلدان، (Siegel,Charles,2006:5)ولو تمعنا جيدا في كلمة النمو (Growth) لوجدناها تقترن بفكرة بيولوجية تعني في الأساس تزايداً في الأبعاد أو المقاييس للأحياء، مثل الزيادة في الطول والوزن و الحجم، و بتعبير آخر يعد النمو ظاهرة كمية تتمخض عن تغيرات تخضع للقياس المباشر بمقاييس كمية.(القطيفي،1999: 9)

ثالثا: مفهوم البطالة

يختلف مفهوم البطالة من مجتمع الى آخر باختلاف طبيعة المجتمع والمفاهيم المعتمد عليها والتقاليد ونوعية العمل الذي يمتهنه ،كما لا يوجد معنى للبطالة في المجتمعات الريفية التي تعتمد الزراعة ، إلا أن تطور الصناعة وما وفرته من تنوع في التخصص والتدريب وفرص العمل برزت مشكلة البطالة كظاهرة اقتصادية ملموسة ، حيث عرفت منظمة العمل الدولية بان العاطل هو كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى ، ولهذا فان تحديد معنى البطالة في أي مجتمع يتوقف على مدى إمكانية أي فرد في الحصول على فرصة عمل الذي يعتبر مؤشرا من مؤشرات الرفاه والتطور الاجتماعي ، وقد عرف الاقتصادي الهندي امانياسين البطالة بأنها (الحرمان الاجتماعي) وانه الافتقار إلى بعض الإمكانات والقدرات الأساسية للانتقال والعمل . (الربيعي ، 2008) .

رابعا: مفهوم التضخم

لايزال مفهوم التضخم عرضة إلى الاختلاف بين المدارس الفكرية الاقتصادية، ويرجع سبب ذلك الى أن نظرية التضخم قد مرت بتطورات عديدة تبعا لتطور الفكر، لذلك فقد عرف التضخم بطرق مختلفة وقد تم التوصل الى أن هنالك ثلاث اتجاهات لتعريف التضخم أولهما يعرف التضخم بناء على مسبباته والثاني يعرف بناء على أسبابه والثالث يعرف التضخم بناء على مظاهره وأسبابه وكما يلي :

الاتجاه الاول يعرف التضخم بناء على مسبباته، إذ يرى (ميلتون فريدمان) ان التضخم ظاهرة نقدية وان رصيد النقود هو المحدد الرئيس للمستوى العام الاسعار، فمع كل زيادة في كمية النقد المتداول يرافقها انخفاض حاد في قيمتها وارتفاع الاسعار يمثل تضخم اقتصادي، فالعلاقة عكسية بين التضخم وقيمة العملة وحاول بول اينزيج (paul einzig) تقسيم التضخم النقدي الى خطوتين ، يمثل فيها تضخم النقود (money inflation) الخطوة الاولى وتضخم الاسعار (price inflation) الخطوة الثانية والتي عندها يفشل الفائض النقدي في اشباع الطلب النقدي ويحصل الاختلال وترتفع الاسعار. (خليل، 1982: 585).

خامسا: تأثير الانتمان المصرفي على المتغيرات الاقتصادية الكلية

من المؤكد ان المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني تتأثر وتؤثر بعضها ببعض، وبما ان الدراسة تحاول ان تلقي الضوء على تأثير الائتمان المصرفي على بعض المتغيرات الكلية كالنمو الاقتصادي والبطالة والتضخم، وكالاتي:

1. **اثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي:**

هناك العديد من الدراسات التي أكدت على أهمية دور النظام المالي المتطور في النمو الاقتصادي، كما ان الاساس النظري لهذه العلاقة هو الاقتصادي شومبيتر، حيث يرى أن الخدمات التي تقدم من قبل مؤسسات الوساطة المالية والتي يتلخص عملها في جذب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات الانتاجية وتقييم عمل المشروعات وادارة المخاطر ومراقبة المديرين وتسهيل عملية التبادل.

2. **اثر الائتمان المصرفي على البطالة**

ان الائتمان المصرفي يساهم في خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية للأفراد وتحسين مستوى المعيشة لهم من خلال اسهامه في توسيع النشاط الاقتصادي وبالتالي زيادة الدخل القومي (طه ، 2007 : 439) وتقليل حجم البطالة، إذ يتأثر حجم البطالة بقدر كبير (مع ثبات العوامل الاخرى) بالائتمان المصرفي للأفراد والشركات، إذ ان القروض او الائتمان المصرفي النقدي يساهم في زيادة المعروض النقدي في التداول وان البطالة ترتبط بعرض النقد بعلاقة عكسية، ومن هنا فان ظهور اثر الائتمان المصرفي على حجم البطالة يعتمد بدرجة كبيرة على مدى فاعلية القطاع المصرفي في تنمية المجتمع.

3. **اثر الائتمان المصرفي على التضخم**

من المعروف ان ظهور التضخم بالاقتصاد يأتي نتيجة وجود زيادة في عرض النقد، يقابلها عدم مرونة الجهاز الانتاجي لمواجهة الزيادة في الطلب على السلع والخدمات، وبما ان الائتمان المصرفي يؤدي الى زيادة حجم النقود والتأثير على السيولة العامة في الاقتصاد الوطني، فان العلاقة تكون طردية بين زيادة او تطور حجم الائتمان المصرفي باتجاه زيادة القروض من جهة، والتضخم من جهة اخرى، (مع ثبات العوامل الاقتصادية الاخرى).

الاطار العملي

في الخطوة الاولى ستحلل استقراريه السلاسل الزمنية، اذ ان جميع السلاسل ممكن ان تعاني من خاصية عدم الاستقرار وذلك بسب معاملات الارتباط الذاتي بين قيم السلسة نفسها او يمكن ان تعاني من الاتجاه Trend، لذا ستحلل الاستقراية اولا بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-views9) وحسب الاتي:

اولا: وصف المتغيرات

حتى نتمكن من تحديد المتغيرات التابعة والمستقلة ضمن الأنموذج الاقتصادي وصفت المتغيرات الداخلة في الأنموذج كما في الجدول الاتي:

جدول(14) وصف المتغيرات الداخلة في الدراسة

المدة	المتغير	المتغيرات	الرمز
2004-2018	المعتمدة	الناتج المحلي الاجمالي	GDP
		التضخم	N
		البطالة	M
	المستقلة	الائتمان النقدي	CR

ثانيا: اختبار الاستقرارية

سنلجأ الى تحليل الارتباط الذاتي بين قيم السلاسل الزمنية لبيان فيما اذا كانت تعاني من ارتباط جزئي وشامل وحسب الاتي:

1. اختبار دالة الارتباطات الجزئية Correlogram

أخضعت البيانات قيد البحث الى اجراء اختبار الارتباط (Correlegram) وتم التوصل الى النتائج الاتية :

أ. دالة الارتباطات الجزئية والكلية للائتمان النقدي

تبين النتائج التي حصل عليها ان السلسلة الزمنية خالية من معاملات الارتباط الذاتي، كون استقرار السلسلة يتطلب ان يكون معامل الارتباط مساوي للصفر او قريب من الصفر، اي يقع معامل الارتباط الذاتي بين(1، 1-)، وبتخلف 12 سنة نلاحظ انها اخذت مساراً تنازلياً، اذ تبدأ ب 67% ثم تنخفض بشكل تدريجي الى 13% حسب دالة الارتباط الكلية AC في المدة الاخيرة، و تشير دالة الارتباطات الجزئية PAC الى توزع القيم بشكل مقارب الى الصفر، اذ كانت في بداية الفترة ب (67%) الى ان وصلت في نهاية الفترة الى (0.08%)، وحتى نستدل على جوهرية الدالة من الناحية الاحصائية وبمقارنة اختبار Q-Stat البالغة 40.041 والتي اظهرت بانها اكبر من القيم المحتسبة لاختبار كاي سكوير $\square^2$ البالغة 7.5عند مستوى معنوية 5% وبذلك نقبل الفرضية العدم الدالة على عدم وجود ارتباط بين القيم السابقة واللاحقة وحسب المخرجات الاتية:

جدول (2) نتائج اختبار دالة الارتباطات المتغير الائتمان النقدية في العراق

Date: 07/10/20 Time: 15:25
Sample: 2004 2018
Included observations: 13

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.679	0.679	7.5002	0.006
		2	0.359	-0.190	9.7908	0.007
		3	0.274	0.217	11.256	0.010
		4	0.149	-0.203	11.734	0.019
		5	-0.063	-0.164	11.832	0.037
		6	-0.255	-0.216	13.638	0.034
		7	-0.426	-0.275	19.534	0.007
		8	-0.437	0.061	26.986	0.001
		9	-0.270	0.191	30.548	0.000
		10	-0.176	0.015	32.563	0.000
		11	-0.195	-0.098	36.268	0.000
		12	-0.139	-0.089	40.041	0.000

ب. دالة الارتباطات الذاتية للمتغيرات التابعة

اجرينا الاختبار نفسه للمتغيرات التابعة (الناتج المحلي الاجمالي ، البطالة ، التضخم) وتم التوصل الى النتائج التالية :

جدول (3) نتائج اختبار دالة الارتباطات لمتغير.....

Date: 07/10/20 Time: 15:32
Sample: 2004 2018
Included observations: 12

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.589	-0.589	5.2905	0.021
		2	0.069	-0.425	5.3694	0.068
		3	0.075	-0.220	5.4735	0.140
		4	-0.100	-0.232	5.6838	0.224
		5	-0.131	-0.582	6.0980	0.297
		6	0.441	-0.090	11.545	0.073
		7	-0.397	-0.180	16.849	0.018
		8	0.161	-0.178	17.933	0.022
		9	-0.028	-0.279	17.978	0.035
		10	-0.002	-0.151	17.978	0.055
		11	0.002	0.055	17.979	0.082

دلت النتائج اعلاه على عدم وجود ارتباط بين القيم من خلال الاعتماد على دالة الارتباط الكلية والجزئية اذ اتخذت مسارا تنازليا، فضلا عن مقارنة قيم اختبار Q-Stat البالغة 17.979 بتأخر 12 سنة بانها اكبر من قيم اختبار كاي سكوير البالغة 5.2 عند مستوى معنوية 5%ن وعليه نقبل الفرضية العدم الدالة على عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم السلسة الزمنية.

- **اختبار الاستقرارية**

بعد اجراء اختبار دالة الارتباطات الجزئية اتضح خلو قيم السلاسل من مشكلة الارتباطات الجزئية لذا سنلجأ الى تحليل الاتجاه لقيم السلاسل، لبيان خلوها من جذر الوحدة، وبالتالي التوصل الى سكون السلاسل وفقاً للاختبار ديكي-فوللر الموسع (ADF) وكما في الجدول التالي:

الجدول(15) نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية المتغيرات قيد الدراسة

Variables	القيم الجدولية			القيم المحتسبة	Prob
	10%	5%	1%		
CR	-1.602	-1.974	-2.771	-3.6031	0.0018
M	-1.604	-1.968	-2.740	-2.9422	0.0065
GDP	-1.603	-1.970	-2.754	-2.498	0.0171
N	-2.747	-3.212	-4.297	-10.367	0.000

من خلال اختبار الاستقراية الذي تم اجرائه اتضح بأن المتغيرات جميعها (الناتج المحلي الاجمالي ، التضخم ،الائتمان النقدي) ، لم تحقق الاستقرار عند المستوى بحالاتها الثلاثة، اذ كانت قيم T المحتسبة اكبر من مثيلتها الجدولية وبالتالي نقبل الفرض البديل الدال وجود جذر وحدة لقيم السلاسل ، لذا تم اعادة الاختبار للمتغيرات بعد اخذ الفرق الاول للمتغيرات (الناتج المحلي ،والتضخم) لنتوصل الى استقراية السلسة الزمنية للمتغيرين، اذ ان T المحتسبة اصغر من مثيلتها الجدولية وبالتالي نقبل الفرض العدمي الدال على عدم وجود جذر وحدة عند مستوى معنوية (1%، 5%،10%) ، اما (الائتمان النقدي) فقد استقر عند الفرق الثاني ،أذ ان T الجدولية اكبر الجدولية وبالتالي قبول فرض العدم الذي ينص على خلو السلسلة الزمنية للائتمان النقدي من جذر الوحدة ، وحققت البطالة الاستقرارية عند المستوى ، اذ كانت T المحتسبة اصغر من مثيلتها الجدولية وبالتالي خلو السلاسل الزمنية من جذر الوحدة لكافة المتغيرات، عند ثلاثة درجات ابطاء لكافة المتغيرات قيد الدراسة.

- **تقدير الانموذج القياسي**

في المرحلة السابقة تم فحص استقرارية السلاسل الزمنية وثبت انها مستقرة بأخذ الفرق فضلا عن قدرتها ان تدخل معادلة الانحدار، وفي هذه المرحلة تم تقدير العلاقة بين المتغير المستقل الائتمان النقدي وإثره على المتغيرات التابعة وحسب مخرجات البرنامج الاحصائي :

1. **دالة انحدار العلاقة بين الائتمان النقدي والناتج المحلي الاجمالي**

$$D(GDP) = 43559.69 - 0.02\ D(CR) \quad \ldots\ldots(1)$$

$R^2 = 26\%$ R^2 (adj) = 19% f= 3.88 p= 0.000

Predictor	T	P
C	2.53	0.02
DCR	-1.97	0.07

- **التقييم وفق المعايير الاقتصادية:**

من خلال ملاحظة اشارة المعلمات المقدرة لانموذج ، يتبين عدم تطابق اشارة المعلمة المتغير المستقل مع المتغير التابع مع النظرية الاقتصادية، اذ تشير الى العلاقة العكسية بين الائتمان النقدي والناتج المحلي الاجمالي، يعزى هذا الى ان الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية يذهب الى لأغراض استهلاكية (كشراء السيارات والزواج وبناء بيوت السكن و....) وليس الى لأغراض انتاجية والتي تنعكس بصورة ايجابية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق، فضلاً عن ضعف تأثير الائتمان النقدي على الناتج المحلي الاجمالي وهذا ما اكده قيمة (R^2=26%) نتيجة الاعتماد الكبير للناتج المحلي الاجمالي على قطاعات رئيسة كالنفط بالدرجة الاساس يليها وبشكل ضعيف الزراعة والصناعة، فضلا عن ضعف التمويل المصرفي الاستثماري للمصارف التجارية في تمويل القطاعات الانتاجية التي تعود بالزيادة على الناتج المحلي الاجمالي .

- **التقييم وفق المعايير الاحصائية**:

أ- اختبار T-test من خلال مقارنة القيمة المحتسبة مع مثيلتها الجدولية والبالغة (1.97) يتضح انها اكبر من مثيلتها الجدولية وبالتالي قبول الفرض البديل الذي يدل على معنوية المعلمات المقدرة عند مستوى معنوية (5%).

ب- أختبار F : من خلال مقارنة قيمتها المحتسبة البالغة (3.88) مع قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5%و10% نجد ان المحتسبة اكبر من الجدولية وبالتالي قبول الفرض البديل وعليه توفق الباحث في اختيار النموذج وبالتالي معنوية العلاقة للمتغيرات.

2. بناء أنموذج انحدار لبيان اثر المتغير المستقل على البطالة

m = 15.42 - 3.91 D (CR).....(2)

R-Sq = 48% R-Sq(adj) = 43% f= 10.19 p= 0.000

Predictor	T	P
C	9.32	0.000
DCR	-3.19	0.008

أ- **التقييم وفق المعايير الاقتصادية**:

تبين النتائج اعلاه ان اشارة المعلمة المقدرة للائتمان النقدي في علاقتها مع البطالة متطابقة مع منطق النظرية الاقتصادية ، كونها حققت علاقة عكسية اي ان زيادة الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية سيساعد على تقليل من البطالة بمقدار (3.91) وبالتالي التطابق مع منطق النظرية الاقتصادية ،اما قوة العلاقة المفسرة حسب اختبار **R-Sq** فقد بلغت (48%) والباقي من نسبة التأثير يعود الى متغيرات اخرى لم تدخل في الانموذج، الا ان تأثير الائتمان النقدي ضعيف نسبيا لنفس الاسباب المذكورة وهي شكل القروض الممنوحة اغلبها استهلاكية .

ب- **التقييم وفق المعايير الاحصائية**:

اختبار t من خلال مقارنة قيمتها المحتسبة مع مثيلتها الجدولية والبالغة (3.19) وهي اكبر من الجدولية وبالتالي قبول الفرض البديل الذي يدل على معنوية المعلمات المقدرة .

اختبار Test-F : من خلال مقارنة قيمتها المحتسبة البالغة (10.19) مع القيمة الجدولية عند مستوى معنوية1%و 5%و10% نجد ان المحتسبة اكبر من الجدولية وبالتالي قبول الفرض البديل الدال على معنوية العلاقة الكلية للأنموذج.

3. بناء أنموذج انحدار اثر المتغير المستقل على التضخم

بعد تحليل البيانات وفق البرنامج الاحصائي لبيان اثر الائتمان النقدي على معدل التضخم توصلت الباحثة الى النتائج الاتية:

D(N) = -6.09+ 2.74 D(CR).....(3)

R-Sq = 2% f= 0.29 p= 0.000

Predictor	T	P
C	0.89	0.390
DCR	0.543	0.597

أ- **التقييم وفق المعايير الاقتصادية**:

من النتائج اعلاه يتبين ان المعلمة المقدرة للائتمان النقدي في علاقتها مع التضخم متطابقة مع منطق النظرية الاقتصادية، كونها حققت علاقة طردية اي ان زيادة الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية يؤثر على التضخم بالزيادة النسبة (2.74)، كون القروض الممنوحة لا تذهب الى مسارات تنموية، الا ان عدم ظهور ذلك على معدل التضخم الفعلي يعود للمعالجات السريعة للسياسة النقدية، وهذا ما اظهرته القوة الضعيفة جدا لأثر الائتمان على التضخم فقد بلغت قيم 2R=%2 وهذا منطقي لان عملية التحكم بالتضخم سياسة يقوم بها البنك المركزي العراقي من خلال مزاد العملة اي يقوم بالتحكم بقيمة الدينار العراقي عن طريق مزاد العملة والباقي من نسبة التأثير يعود الى متغيرات اخرى لم تدخل في أنموذج .

ب- **التقييم وفق المعايير الاحصائية**:

اظهر اختبارt من خلال مقارنة قيمته المحتسبة مع مثيلتها الجدولية والبالغة (0.54) وهي اقل من القيمة الجدولية وبالتالي رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدمي الذي يدل على عد معنوية المعلمات المقدرة .

اختبار Test- F : من خلال مقارنة F المحتسبة البالغة (0.29) مع قيمة الجدولية عند مستوى معنوية1%و 5%و10% فان الجدولية اكبر من المحتسبة وبالتالي قبول الفرض العدمي ورفض الفرض البديل .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. في علاقة الائتمان النقدي مع الناتج المحلي في العراق اظهرت النتائج القياسية مخالفتها للمنطق النظرية الاقتصادية ، والسبب يعود الى ان معظم الائتمان المقدم من قبل المصارف التجارية في العراق لا يذهب الى الانتاج وانما

يـذهب الــى الاسـتهلاك (كشـراء الاراضــي والسـيارات والزواج...) .

2. ان نتـائج القياسـي تبـين اثـر ضـعيف للائتمـان المصـرفي علـى التضخم في العراق كما بين (R-Sq = 2%) وهذا يعود الى ان التضخم في العراق يتم التحكم بـه من قبل السياسة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي من خلال مزاد العملة وبتالي غياب التأثير للائتمان النقدي.
3. نسبة الائتمان النقدي الى الناتج المحلي (19.1%) توزعت بين 15.1% للمصارف الحكومية و 4% للمصارف الخاصة ، تعد نسبة ذات تأثير ضئيل في النمو الاقتصادي لا نها لا تلبي حاجة المشروعات التنموية في البلد، في حين انخفض الائتمان التعهدي الى40.6 ترليون بعد ان كان 50.9 خلال فترة الدراسة.
4. التحيز الممارس من قبل الحكومة في انشطتها لصالح مصارفها على حساب المصارف الخاصة ، ولهذا نجد سيطرة المصارف الحكومية على ما نسبته 85.8% من اجمالي الودائع، اما المصارف الخاصة 14.2% من تلك الودائع، كما ويضاف الى ذلك ، منع الوزارات بدوائرها كافة، من قبول الصكوك التي تزيد قيمتها على 25 مليون ، والمسحوبة على المصارف الخاصة .
5. جمود السيولة لدى المصارف على الرغم من بلوغها نسب عالية ، الا ان القطاع بات عاجزا عن تشغيل واستثمار موجوداته والودائع الموجودة لديه ، بما يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية ، ويحقق له ربحية مناسبة عن طريق استغلاله للفرص الاستثمارية المتاحة.

التوصيات

1. ينبغي على المصارف التجارية التي تمنح الائتمان النقدي في العراق توجيه الائتمان نحو الانتاج الذي يكون عامل مساعد في زيادة النمو الاقتصادي وتقليل الائتمان الموجه نحو الاستهلاك بتباع خطط فعاله وكفؤه والمتابعة المستمرة للائتمان المقدم.
2. استمرار السياسة النقدية في دعم الدينار العراقي وضخ الدولار للتقليل التضخم سينتج لنا خسائر جمة في التضحية باحتياطي الدولار ، لهذا يتوجب تنويع مصادر الدخل بالنسبة للحكومة من خلال دعم كافة القطاعات الاقتصادية ، وترك الدينار العراقي في مواجهة التضخم ،ويكون للائتمان المصرفي المقدم دور كبير في دعم قوة الدينار العراقي .
3. يتوجب على المصارف التجارية في العراق اتخاذ كافة التدابير التي تقلل من مخاطر عدم تسديد المقترض والتوجه نحو ضخ كميات كبيرة من الائتمان الهادف الى زيادة النمو الاقتصادي سيما وان المصارف التجارية العراقية تمتلك من السيولة مبالغ كبيرة ستحدث طفرة نوعية في النمو الاقتصادي لو تم استعمالها بشكل فعال.
4. التحيز الذي تعمل به الحكومة للمصارف هنا لا يجدي نفعاً للاقتصاد العراقي ، لهذا يجب عليها الابتعاد عن التحيز والتوجه ترك المصارف الحكومية والخاصة للمنافسة وجعلها تعمل وتنويع مصادر دخلها الذي يعتمد في معظمه على مزاد العملة والفرق بين السعر الرسمي والمعلن .
5. هناك خطط وفرص استثمارية كبيرة تقدمها البيئة الاقتصاد العراقي تساعد المصارف التجارية على استثمار السيولة التي تمتلكها وتحقيق ربحية مناسبة وهذا سيساعدها على ترك الاستغلال الا اخلاقي على سبيل المثال هامش الربح العالي الذي تفرضه .

المصادر

عبدالحميد، رضا السيد. (2002).عمليات البنوك، ط 2: دار النهضة العربية.

طه ، طارق.(2007). ادارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت . الاسكندرية : دار الفكر الجامعي.

سامي خليل.(1982). النظريات والسياسات النقدية والمالية، الكتاب الثاني: كاظمة للنشر والترجمة والتوزي الكويت.

سعيد، عبدالسلام لفتة .(2014). ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي .بغداد : مكتبة السيسبان.

عذافة، حيدر حسين .(2018). فاعلية السياسة الائتمانية للمصارف المتخصصة في تنشيط الاستثمار الخاص في العراق. اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه بالاقتصاد .

الربيعي ، فلاح خلف .(2008). سبل معالجة ظاهرة البطالة في العراق ، الحوار المتمدن / العدد 2254 ، سوريا.

عبد العزيز القطيفي .(1999).النمو الاقتصادي . بغداد: دار الكتب للطباعة والنشر.

عبدالباقي، اسماعيل ابراهيم.(2015). ادارة البنوك التجارية . عمان : دار غيداء للنشر والتوزيع.

Charles Siegel. (2006).The End of Economic Growth ,published by the preservation Institute ,Berkeley.